ذاكرة العرب

دورية علمية محكمة - العدد الثامن - ٢٠٢٤

ISSN 2735-4210

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

العرب أذاكرة

دورية علمية مُحكّمة

مركز دراسات الحضارة الإسلامية
Center for Islamic Civilization Studies

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

ذاكرة العرب. ع٨ (٢٠٢٤) - . الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، قطاع البحث الأكاديمي، مشروع ذاكرة العرب، ٢٠٢٤.

مجلدات ؛ سم.

سنوية

ردمد 2735-4210

١. العرب-- تاريخ-- دوريات. ٢. الثقافة العربية-- دوريات. ٣. الحضارة العربية -- تاريخ -- دوريات. ٤. الدول العربية-- تاريخ-- العصر الإسلامي-- دوريات. ٥. الدول العربية -- تاريخ-- دوريات. أ- مكتبة الإسكندرية. قطاع البحث الأكاديمي. مشروع ذاكرة العرب.

ديوي- 909.04927 2020424354276

ISSN 2735-4210

رقم الإيداع: 24419/ 2024

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٤.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الدورية، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الدورية، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

طُبِع بمصر

الإشراف العام

أ. د. أحْمَد عَبْد الله زَايِد
مدير مكتبة الإسكندرية

رئيس قطاع البحث الأكاديمي

د. مَرْوَة الوَكِيل

رئيس التحرير

د. مُحَمَّد الجَمَل

هيئة التحرير

د. رَضْوَى زَكِي

د. شِيرِين القَبَّانِي

المراجعة اللغوية

د. مُحَمَّد حَسَن

دِينَا عِيسَوِي

مراجعة التنسيق

مَرْوَة عَادِل

معالجة النصوص

صَفَاء الدِّيب

التصميم الجرافيكي

مَهَا رِفْعَت

الإسكندرية، ٢٠٢٤

مجلة ذاكرة العرب دورية علمية مُحكّمة تهتم بالتراث الثقافي والتاريخي والحضاري للبلدان العربية والإسلامية، وتهدف إلى التأكيد على أهمية استعادة الذاكرة العربية للحاضر العربي الراهن، وتصدر عن مشروع «ذاكرة العرب» بقطاع البحث الأكاديمي بمكتبة الإسكندرية.

الهيئة الاستشارية

أ. د. أشرف فراج (مصر)

أ. د. ألبرشت فوس (ألمانيا)

أ. د. أيمن فؤاد سيد (مصر)

أ. د. حسام الدين شاشية (تونس)

أ. د. حسن محمد النابودة (الإمارات)

أ. د. حسين العمري (اليمن)

أ. د. خالد زيادة (لبنان)

أ. د. خوسيه ميجل بوريتا (إسبانيا)

أ. د. ديفيد نيكول (إنجلترا)

أ. د. سليمان الذييب (السعودية)

أ. د. صلاح جرار (الأردن)

أ. د. عبد الرحمن السالمي (عمان)

أ. د. عبد القادر بوباية (الجزائر)

أ. د. عبد الواحد ذنون طه (العراق)

أ. د. محمد أبطوي (المغرب)

أ. د. محمد الأمين ولد آن (موريتانيا)

أ. د. مصطفى موالدي (سورية)

أ. د. نيقولا ميشيل (فرنسا)

قواعد النشر

- ترحب المجلة بنشر البحوث الجديدة في كافة مجالات دراسات التراث الثقافي والتاريخي والحضاري للبلدان العربية والإسلامية.
- يجب أن يتسم البحث بالأصالة والابتكار والمنهجية، وأن يكون البحث جديدًا ولم يُنشر من قبل بأي صورة من صور النشر، وغير مستلٍّ من كتاب أو رسالة جامعية (ماجستير، دكتوراه).
- يتراوح عدد كلمات البحث بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ كلمة.
- يُستخدَم خط Traditional Arabic للبحوث باللغة العربية بحجم ١٦ للمتن، و١٤ للهوامش، ومسافة واحدة بين السطور.
- يُستخدَم خط Times New Roman للبحوث باللغة الإنجليزية بحجم ١٤ للمتن، و١٢ للهوامش، ومسافة واحدة بين السطور.
- توضع الهوامش والإحالات في نهاية البحث إلكترونيًّا، ويكون تسلسل أرقام الهوامش متتاليًا متسلسلًا في البحث.
- يرفق قائمة بالمصادر والمراجع في نهاية البحث.
- يراعى اتباع منهجية النشر وقواعد كتابة المصادر والمراجع المتبعة في مكتبة الإسكندرية، ويلتزم الباحث بإجراء أي تعديلات ببليوغرافية حال طلبها.
- يرسل الباحث السيرة الذاتية مختصرة، ومزودة ببطاقة الهوية وبيانات اتصال كاملة.
- تحكيم الأبحاث سري ومعد على نموذج يخضع للمعايير العلمية الأكاديمية، وقرار إجازة البحث للنشر أو رفضه هو قرار نهائي. في حال الإجازة مع التعديل، يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وفق المدة المحددة.

التواصل وإرسال الأبحاث عبر البريد الإلكتروني للمجلة:

arabmemory.journal@bibalex.org

الفهرس

تقديم ٧

التصوف في بلاد الشام في عصر الدولة النورية وأثره على منشآت التصوف في مصر (٥٦٥هـ/١١٧٠م) (الخانقاه الصلاحية أنموذجًا) ٩

أ. د. عبد الله كامل موسى عبده

أثر الفقيه الزاهد أبي بكر الرازي الحنفي (ت ٤٩٣هـ / ١١٠٠م) في الحياة العلمية والاجتماعية بالإسكندرية ٣١

أ. د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا

المغاربة ودورهم في بعث المذهب المالكي بالمدينة النبوية خلال العصرين الأيوبي والمملوكي (٥٦٧- ٩٢٣هـ) ٥٧

أ. د. ياسر أحمد نور

السفارات المتبادلة بين صلاح الدين الأيوبي وجي دو لوزينيان في ضوء مصادر القبارصة ٧٥

أ. د. إبراهيم سعيد فهيم محمود

النظم العسكرية في المغرب الأدنى في عهد الحفصيين (٦٢٥-٩٨٢هـ/ ١٢٢٨-١٥٧٤م) ٩١

د. محمود جابر مجلي

رحلة صوفي أندلسي في البلاد العربية: حضور الحرّالي المراكشي (ت ٦٣٨هـ/ ١٢٤١م) في الدراسات المعاصرة ١٢١

د. خالد محمد عبده

حسن عبد الوهاب وجهوده في دراسات الآثار والحضارة الإسلامية (١٨٩٨-١٩٦٧م) ١٣٥

د. محمد عبد المنعم الجمل

الجامع الأموي بدمشق، نقلاً عن جوستاف باورنفايند.

تقديم

في إطار اهتمام مكتبة الإسكندرية بأن تكون مركزًا للتميز في إنتاج المعرفة ونشرها، ومكانًا للتفاعل بين الشعوب والحضارات؛ واستكمالًا لرسالتها في صناعة ونشر المعرفة، لتتبوأ بدورها مكانة بارزة في مجال البحث والنشر العلمي، من خلال نشر الكتب والدوريات والموسوعات في مختلف أوجه الثقافة والمعرفة؛ استطاعت مكتبة الإسكندرية أن تؤدي دورها بوصفها مؤسسة دولية رائدة في تطوير مجالَي النشر الورقي والرقمي، وإحداث حالة من الحراك الثقافي والأكاديمي على حدٍّ سواء.

وفي هذا السياق، تُصدر المكتبة العدد الثامن من مجلة «ذاكرة العرب» التابعة لمشروع «ذاكرة العرب» بقطاع البحث الأكاديمي بالمكتبة، وهي دورية علمية مُحكّمة تهتم بالتراث الثقافي والحضاري للبلدان العربية، وتهدف إلى التأكيد على أهمية استعادة الذاكرة العربية للحاضر العربي الراهن. ويعمل مركز دراسات الحضارة الإسلامية -أحد المراكز البحثية المتخصصة بمكتبة الإسكندرية- في هذا السياق على إصدار سلسلة كتب متخصصة ترمي إلى تحقيق هذا الهدف.

وتتضمن بحوث العدد الثامن موضوعات متنوعة، منها: التصوف في بلاد الشام في عصر الدولة النورية وأثره على منشآت التصوف في مصر، وأثر الفقيه الزاهد أبي بكر الرازي الحنفي في الحياة العلمية والاجتماعية بالإسكندرية، والمغاربة ودورهم في بعث المذهب المالكي بالمدينة النبوية خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، والسفارات المتبادلة بين صلاح الدين الأيوبي وجي دو لوزينيان في ضوء مصادر القبارصة، والنظم العسكرية في المغرب الأدنى في عهد الحفصيين، ورحلة أبي الحسن الحرّالي المراكشي الصوفي الأندلسي في البلاد العربية، وحسن عبد الوهاب وجهوده في دراسات الآثار والحضارة الإسلامية.

أ. د. أحمد عبد الله زايد
مدير مكتبة الإسكندرية

المغاربة ودورهم في بعث المذهب المالكي بالمدينة النبوية خلال العصرين الأيوبي والمملوكي (٥٦٧-٩٢٣هـ)

أ. د. ياسر أحمد نور

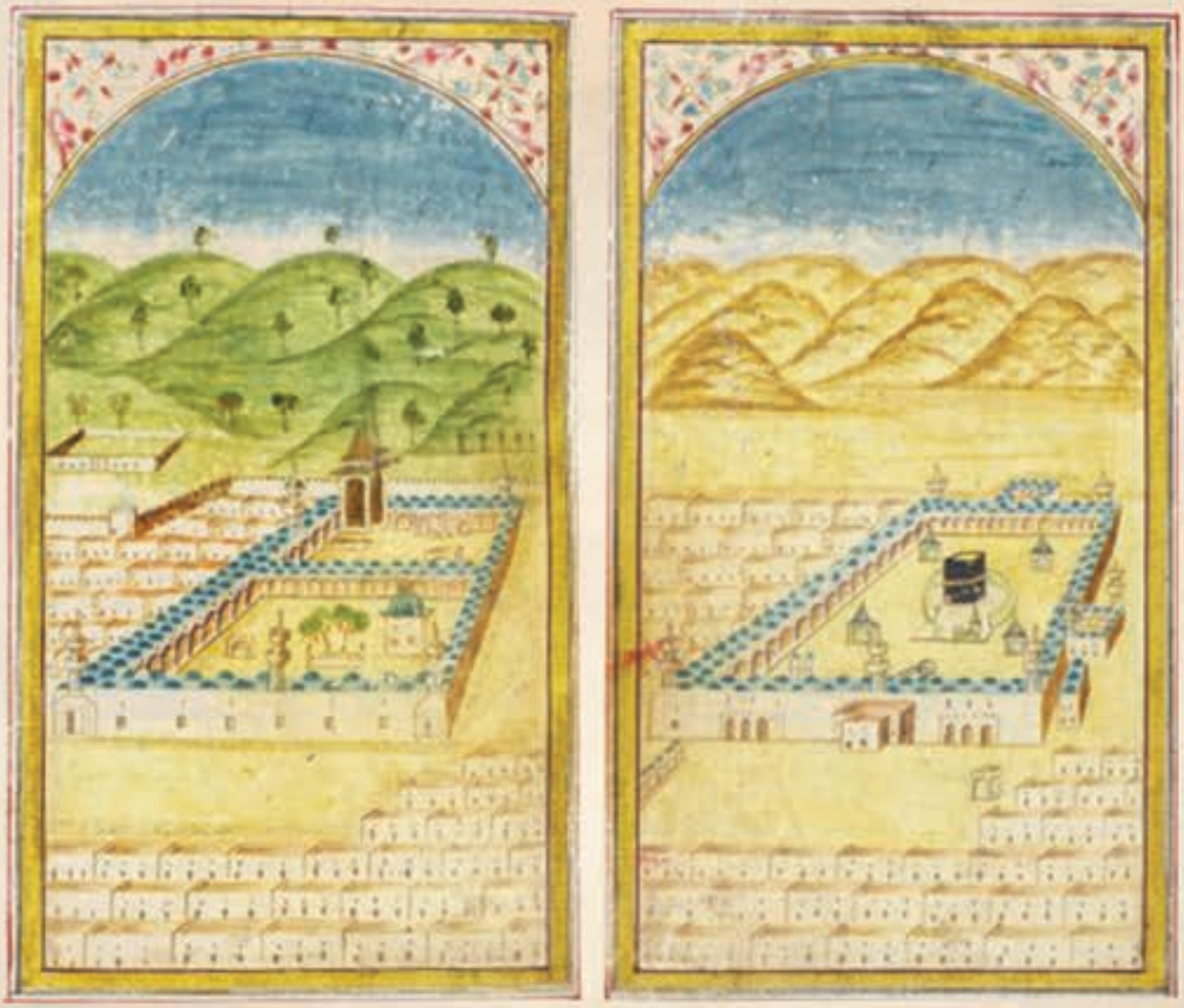

صورة الحرمين الشريفين، من كتاب دلائل الخيرات.

المغاربة ودورهم في بعث المذهب المالكي بالمدينة النبوية خلال العصرين الأيوبي والمملوكي (٥٦٧-٩٢٣هـ)

أ. د. ياسر أحمد نور*

مثَّلت المدينة النبوية بكيانها المتفرد، البيئة المعرفية التي تشَكَّل خلالها أصول المذهب المالكي، الذي نهض بوصفه أحد المذاهب الإسلامية المعتبرة عند أهل السنّة مع بدايات القرن الثاني الهجري. ولعل من أبرز الأصول التي تمايز بها هذا المذهب عن غيره «عمل أهل المدينة»، لما كانت تذخر به من كبار فقهاء الصحابة والتابعين، «ولهذا لم يذهب أحد من علماء المسلمين إلى أن إجماع أهل مدينة من المدائن حجة يجب اتباعها غير المدينة»[١].

وقد أخذ المذهب في الانتشار زمن الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) إلى أن أصبح أحد أبرز قنوات الاتصال والتواصل الفكري بين الشرق الإسلامي وغربه، واعتبرته المدينة في هذه المرحلة المنهل الأوحد الذي اسْتُقي منه أصول المذهب وقواعده الفقهية، فبرز من تلاميذ مالك من المغاربة يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤هـ)، وعبد السلام بن سعيد التنوخي الملقب بسحنون (ت ٢٤٠هـ). ولكن مع تقادم الزمن أسهمت جملة عوامل في ضعف حضور المذهب بالمدينة، إلى أن انزوى عن ساحتها الفكرية مع منتصف القرن الرابع الهجري، بعد أن تحولت تبعيتها لدولة الفاطميين في مصر.

وما إن قامت دولة بني أيوب، حتى ظهرت إرهاصات بعث المذهب المالكي بالمدينة من جديد، حتى قوي بها ورسخ في العصر المملوكي. وتدل الشواهد أن صنيع هذا البعث لم يأتِ من داخل المدينة بل من قِبَل مالكية المغرب، وهذا ما سنقوم بتبيانه من خلال هذا البحث الموسوم بـ «المغاربة ودورهم في بعث المذهب المالكي بالمدينة النبوية خلال العصرين الأيوبي والمملوكي (٥٦٧-٩٢٣هـ)»، إذ لم أقف على دراسة سبرتْ أغواره، ووقفت على أبعاده.

وقبل أن نلج موضوع الدراسة لزم أن نقدم له بمهاد، يُعنى بإيضاح المنعطفات التي مر بها المذهب من بعد وفاة الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) حتى قيام الدولة الأيوبية؛ لنتفهم الحال الذي آل إليه خلال تلك الفترة. فقد ذهب أحد الدارسين إلى أن المذهب المالكي بعد وفاته استمر حضوره قويًّا في المدينة أكثر من ستين عامًا[٢]، ثم بدأت تخيِّم عليه حال التراجع والانحسار، مستندًا على ما ذكره القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) في ترجمته لأبي عبد الله التستري[٣]، من أنه انتُدِبَ إلى المدينة ليفقِّه أهلها على المذهب، في الفترة ما بين ٣٠١هـ إلى ٣٠٤هـ[٤].

ولا شك أن انتداب أحد فقهاء المالكية من خارج المدينة مع بداية القرن الرابع الهجري ليفقه الناس على مذهب مالك، ليحمل دلالة جلية على نضوب فقهاء المذهب فيها إبان هذه الفترة، وهذا ما أشار إليه الذهبي[٥] (ت ٧٤٨هـ) في قوله: «.. المدينة المشرّفة دار الهجرة، كان العلم وافرًا بها زمن التابعين كالفقهاء السبعة،

وزمن صغار التابعين.. ثم في زمن تابعي التابعين.. ثم تناقص العلم جدًّا في الطبقة التي بعدهم ثم تلاشى».

وقد اتضح بعد قراءة مجريات واقع المدينة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أن ثمة عاملين أسهما في نشوء ظاهرة تراجع حضور المالكية بها:

أولًا: تحول مقر الخلافة من المدينة النبوية، إلى مدن وأمصار أخرى (الكوفة - دمشق - بغداد)، والذي انعكست آثاره بالسلب فيما بعد على منطقة الحجاز عمومًا وعلى المدينة خصوصًا[٦]، إذ غدت من مناطق الأطراف، فصلحت بذلك موئلًا لعديد من الثورات، وظهيرًا لحركات المعارضة ضد الخلافة الأموية والعباسية، الأمر الذي جعل المدينة كثيرة التعرض لعنت الخلفاء وانتقامهم.

ثانيًا: أفضى اضطراب الأوضاع السياسية بالمدينة، إلى تردي أحوالها الاقتصادية، وظهرت تجليات ذلك في نزوح كثير من علمائها إلى عواصم الخلافة والحواضر الأخرى منذ عهد مبكر، حيث الاهتمام بالعلم والاحتفاء بالعلماء، ويكفي أن نضرب مثالًا بواحد من أبرز تلاميذ مالك في المدينة، وهو محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ)، الذي عدَّ أوثق أوعية فقهه وآثاره[٧]، فعلى إثر كساد تجارته تحول عنها إلى بغداد للمقام بها[٨].

كان لهذين العاملين بالغ الأثر في تراجع الحراك العلمي والفكري بالمدينة النبوية، وقد تجلت آثار ذلك على المذهب المالكي بطبيعة الحال؛ حيث قلّت الرحلات العلمية إلى بلاد الحرمين مع نهاية القرن الثالث الهجري. وقد أشار السخاوي[٩] (ت ٩٠٢هـ) إلى هذا التحول في قوله: «ثم في أثناء المائة الثالثة تناقص علم الحرمين، وكثر بغيرهما».

كما أن ثمة متغيرًا آخر أحدث خلخلة في الوضع المذهبي بالمدينة النبوية؛ حيث تمكن الشيعة الإمامية من الإمساك بمقاليد أمور فيها، يقول السخاوي[١٠]: «.. وقد سكنها جماعة من الروافض، وتحكموا بها، وغلب أمرهم عليها».

والحقيقة أن مرد هذا التحول في الحال المذهبية يعود إلى الضعف الذي ألمَّ بدولة بني العباس، فكان من آثاره خروج بلاد الحرمين من قبضتهم، لتنتقل تبعيتها السياسية للفاطميين في مصر، بعد أن أقام بها المعز لدين الله الفاطمي سنة ٣٥٨هـ، وعلى إثر ذلك «انقطعت دعوة بني العباس في هذه السنة من مصر، والحجاز، واليمن، والشام»[١١].

لا شك أن كل هذه الأجواء جعلت الأرض مهادًا لظهور الشيعة الإمامية على مسرح الأحداث في المدينة النبوية[١٢]، وقد نهض بهذا الأمر طائفة منهم يدعون «القيشانيين»، يقول البدر بن فرحون المغربي[١٣]: «إن المدينة لم يكن بها من يعرف مذهب الإمامية حتى جاءها القيشانيون من العراق».

على أي حال، نجحت هذه الطائفة من الشيعة الإمامية في استمالة كثير من أهل السنّة في المدينة إلى مذهبهم[١٤]، بفضل ما يملكونه من ثروات وأموال؛ حيث وظفوا هذا الثراء في استقطاب أهلها، يقول السخاوي[١٥]: «وكان لهم مال كثير، فصاروا يؤلفون به ضعفة الناس ويعلمونهم قواعد مذهبهم على ذلك، حتى ظهر مذهبهم وكثر المشتغلون به».

بل من الواضح أن هذه الطائفة استغلت حاجة الأشراف للمال، فاستمالوهم أيضًا إلى مذهبهم، الأمر الذي حقق لهم المنعة والسيادة في المدينة، ولهذا يقول السخاوي[١٦]: «وعضده الأشراف (أي المذهب الإمامي) إذ ذاك، ولم يكن أحد يجسر على كفهم».

وعلى ضوء ما سلف يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: هل بقي المذهب المالكي على حال الضعف خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، بسبب هيمنة الإمامية على المدينة النبوية أو تغير هذا الحال إبان هذين العصرين؟ وما إسهام المغاربة في تغيير هذا الواقع المذهبي؟ وكيف تسنى لهم بعث المذهب المالكي على الساحة الفكرية بالمدينة؟ وما العوامل التي ساندتهم في تحقيق هذا المأرب؟

في الحقيقة دل استقراء الواقع السياسي خلال العصر الأيوبي (٥٦٧-٦٤٨هـ) على أن المذهب الشيعي الإمامي ظلت سطوته قوية على المدينة النبوية؛ حيث أمسك أئمته بأمر القضاء والأحكام والخطابة فيها[١٧]، والباعث على ذلك أن صلاح الدين لم يتجه على نحو مباشر، لإحداث تغيير في الوضع المذهبي الذي كانت عليه المدينة في العصر الفاطمي لصالح أهل السنة؛ لانشغاله بجهاد الصليبيين في مصر والشام.

غير أن ثمة إجراءين اضطلع بهما صلاح الدين ومَن تلاه من سلاطين بني أيوب، هيأ بهما الأجواء لبعث المذهب المالكي من جديد على الساحة الفكرية بالمدينة، بل وأسهما في تراجع هيمنة المذهب الإمامي فيها:

أولًا: التوسع في إقامة المدارس السنيّة، والذي يعد من أهم توجهات الأيوبيين بعد إسقاط الخلافة الفاطمية؛ فاقتداءً بصنيع نور الدين محمود في هذا الصدد، شرع صلاح الدين ومَن تلاه من بني أيوب بالتوسع في إنشاء هذه المدارس، وتعيين الأوقاف للنفقة عليها في مصر وغيرها[١٨]، بقصد توطيد أركان المذهب السنيِّ، وتقويض المذهب الشيعي وحصاره في العالم الإسلامي[١٩]. وعلى إثر ذلك أُنشئ في المدينة النبوية عدد من المدارس الفقهية

المدرسة الصالحية، نقلًا عن هيرمان كوردي.

التي رسّخت للوجود السنّي بها، ولعل أبرزها في هذا العصر «المدرسة الشهابية» التي أنشأها الملك المظفر شهاب الدين غازي (ت ٦٤٥هـ).

كما حرص صلاح الدين في الوقت ذاته أن يكون مذهب الأشعري (ت ٣٢٤هـ) في الاعتقاد هو المعتمد في دولة بني أيوب، بل المماليك من بعدهم. ولا شك أن هذا التوجه في مذهب الاعتقاد، قد دعم من وجود فقهاء المغرب بالمدينة النبوية وفي بلاد الحرمين بوجه عام؛ كون المالكية من أوثق المذاهب صلة بالأشعرية، يقول التاج السبكي (ت ٧٧١هـ): «فإن المالكية أخص الناس بالأشعري، إذ لا نحفظ مالكيًّا غير أشعري»[٢٠]. وقد حمل مالكية المغرب هذا المذهب عن القاضي أبي بكر ابن الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، وكانوا من قبل لا يدخلون في علم الكلام والمعقولات[٢١].

ثانيًا: قيام صلاح الدين بإبطال المكوس التي كان يفرضها أمير مكة -وكان لأمير المدينة نصيب منها- والعوض عنها بالميرة والمخصصات المالية، وإذا كانت هذه المكوس كما بيَّنا حققت نوعًا من الاستقلال للأشراف والشيعة الإمامية، ودعَّمت نفوذهم السياسي والمذهبي في الحجاز، فإن إبطال صلاح الدين لها أسهم بشكل كبير في دعم محاولات النهوض بالمذهب المالكي في المدينة؛ حيث سيتبين أن أغلب من انتمى بها لهذا المذهب -لا سيما في العصر المملوكي كما سيتضح- ترجع أصولهم إلى بلاد المغرب، وهذا ما حثهم للإقبال على الحج والمجاورة في بلاد الحرمين، بعد أن كان فقهاء المغرب يُفتون زمن الفاطميين والأيوبيين بإسقاط فريضة الحج عن أهله اتقاء لما سيلقونه من سلب ونهب، أو حفظًا لأنفسهم من القتل بسبب هذه المكوس[٢٢]، ولهذا ظهرت إرهاصات إقبال فقهاء مالكية المغرب للحج والمجاورة في الحرمين الشريفين، ومن أمثلتهم:

الفقيه المالكي أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر العبدري (ت ٥٨٣هـ) ويعرف بالميانشي، نسبة لميانش إحدى قرى المهدية، ولي قضاء مكة سنة ٥٧٦هـ، قال عنه الذهبي: شيخ الحرم كان محدِّثًا متقنًا صالحًا[٢٣].

ومنهم الفقيه أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن الحسن القسطلاني (ت ٦٣٦هـ)، نسبة لقسطيلة من إقليم إفريقية، جمع بين الفقه والزهد وكثرة الإيثار مع الانقطاع التام عن مخالطة الناس، جاور بالمدينة النبوية، ووصف «بشيخ الحرمين»[٢٤].

أما إذا انتقلنا للعصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ)، فيعد بحق عصر التمكين لمذهب أهل السنّة في المدينة بوجه عام؛ حيث تزايد عددهم لكثرة من حلّ بها من المجاورين، وكان ذلك بأثر من قيام السلطان المملوكي المنصور سيف الدين قلاوون (ت ٦٨٩هـ)، بإرسال إمام سُنّي في موسم الحج ليؤمهم إلى شهر رجب، ثم يتبعه بإمام آخر مع الرجبية إلى موسم الحج التالي وهكذا، لكن أحدًا من هؤلاء الأئمة لم يكن يقوى أن يقيم أكثر من ذلك بالمدينة، لكثرة ما يلقونه من إيذاء الشيعة الإمامية[٢٥].

وفي عام ٦٨٢هـ حدث تحول نوعي لدى الكيان السنّي دعَّم من وجوده إلى حد كبير بالمدينة، وذلك لمَّا أصدر الملك المنصور قلاوون في هذا العام مرسومًا، أوكل فيه أمر الإمامة والخطابة إلى القاضي والفقيه الشافعي سراج الدين عمر بن أحمد الأنصاري[٢٦]، بعد أن كانت الخطابة والقضاء جميعها بأيدي الشيعة الإمامية من آل سنان بن عبد الوهاب بن نميلة الحسيني[٢٧].

على أي حال، ظل أمر الخطابة بأيدي السراج إلى أن صدر مرسوم آخر من قِبل السلطان المملوكي، جمع إليه فيه أمر القضاء، استجابة لمطلب المجاورين لما أرسلوا إليه يسألونه أن يكون لأهل السنّة قاضٍ يحكم بينهم[٢٨].

لكن السراج كان يدرك أن الشيعة الإمامية ما زالوا قوة لا يستهان بها في المدينة، فلم يستطل عليهم بهذا المرسوم، بل داهنهم، وصاهر كبير الإمامية القيشانيين اتقاء شرهم، ولهذا أرسل إلى الأمير منصور بن جماز (ت ٧٢٥هـ) وأخبره بأمر تقليده القضاء، وقال له: «أنا لا أقبل حتى تكون أنت المولِّي لي، فإنك إن لم تكن معي لم يتم أمري ولا ينفذ حكمي، فقال له: قد رضيت وأذنت فاحكم ولا تغير شيئًا من أحكامنا ولا حكامنا»[٢٩].

وفي الوقت ذاته، أدرك القاضي السراج أن صلاحياته الفعلية أدنى من نفوذ قضاة الشيعة الإمامية؛ حيث اقتصرت على فصل القضاء بين مَن أقام في المدينة من أهل السنّة، بينما بقيت شئون القضاء الأخرى كالحبس وغيره بيد آل سنان، بل كانوا يحكمون بين من يتقدم إليهم من أهل السنّة للقضاء، فضلًا عن أشياعهم من الإمامية[٣٠].

ولكن مع منتصف القرن الثامن الهجري غدت الكلمة العليا بالمدينة النبوية للمذهب السني، على حساب المذهب الشيعي الإمامي الذي أخذ في الانحسار. وينوه السخاوي[٣١] إلى ذلك بقوله: «نشأ بها (أي المدينة) في القرن الثامن والتاسع أفراد من العلماء في غالب المذاهب والفنون انتفع بهم أهل السنة، وفيهم ممن صنّف عددًا يسيرًا، والسنّة بحمد الله معتضدة بمن شاء الله من فضلاء أهلها من قضاتها وغيرهم..».

أما عن وضعية المذهب المالكي من هذا السياق، فقد نجح فقهاء المغرب من أهل المذهب، في تشكيل كيان فرض نفسه على واقع

الحياة الفكرية بالمدينة النبوية. ووفقًا للإحصائية المستمدة من كتابَي: «التحفة اللطيفة..» و«الضوء اللامع..» للسخاوي، والمبيَّنة في الشكل المرفق، يتضح أن مالكية المغرب هم الأكثر حضورًا وانتشارًا من مالكية البلدان الأخرى في المدينة النبوية، مما كان له جليل الأثر في التمكين لهذا المذهب والتمكين فيها إبان العصر المملوكي.

كما يتسنى القول في ضوء استقراء المادة المصدرية، إن مقدمات بعث المذهب المالكي على الساحة الفكرية بالمدينة في العصر المملوكي، جاء على يد ثلاثة من فقهاء المغرب هم:

أبو الربيع سليمان بن علي الغماري المغربي، نسبة إلى بلدة غمارة ببلاد المغرب، اشتهر بزهده وورعه، قرأ بفاس وغيرها، وقدم الإسكندرية فأقام بها مدة، ثم سافر إلى المدينة النبوية فأقام بها. كان فقيهها ومفتيها على مذهب مالك، كما كان سندًا وظهيرًا لأهل السنّة بالمدينة، وكانت إقامته بالمدرسة الشهابية، وتوفي بالمدينة سنة ٧١٤هـ[٣٢].

أما الفقيه الثاني فهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله السبتي المغربي المالكي، أحد قدامى المجاورين، توفي في حدود عام ٧٢٠هـ. ولأبي عبد الله السبتي فضل عظيم على أبناء المدينة في تعلم القراءات لا سيما أبناء المجاورين، حيث كان له كتّاب كبير، يستوعب ما يزيد عن مائة من الصبية، هذا إضافة إلى أنه قرأ عليه ثلة من كبار الفقهاء بالمدينة أمثال: البدر بن فرحون[٣٣].

أما ثالثهم فهو الفقيه أبو عبد الله محمد بن فرحون بن محمد بن فرحون، التونسي المالكي، أحد أبرز علماء المذهب البارعين في الفقه وأصوله، وكذا علوم العربية والهيئة. قدم المدينة مجاورًا، وتوفي بها سنة ٧٢١هـ. وإن كنا لا ندري تحديدًا سنة حلوله المدينة، لكن المؤكد أنه قدمها في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، ذلك أنه تزوج ابنة الشريف عبد الواحد الحسيني عام ٦٩٢هـ، وقد نزل بالمدرسة الشهابية وقام بالتدريس فيها، فذاع صيته واشتهر علمه وتفننه في العلوم، وكثر المشتغلون عليه في علم الميقات[٣٤].

كما دل الاستقراء على أن ثمة عوامل أخرى أسهمت بحظ وافر في تعزيز جهود فقهاء المغرب في بعث المذهب المالكي والتمكين له بالمدينة النبوية، سنُعنَى بتبيانها على النحو الآتي:

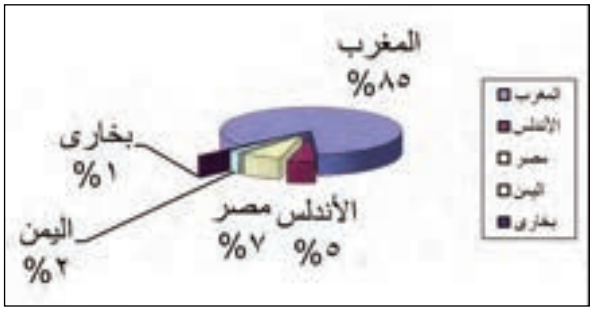

المدرسة الشهابية

أشرنا من قبل إلى أن «المدرسة الشهابية» أنشأها شهاب الدين غازي في النصف الأول من القرن السابع الهجري، وكان موضعها مكان دار أبي أيوب الأنصاري[٣٥]. وعلى الرغم من كونها أنشئت لتكون مقرًّا لتدريس الفقه السنّي على المذاهب الأربعة[٣٦]، فقد بدأ التدريس بها مقتصرًا على المذهبين المالكي والشافعي حتى عام ٧٢٣هـ. ثم تلاهما المذهب الحنفي الذي كان مبدأ ظهوره خلال هذا العام، حيث نزل المدينة الفقيه الحنفي شمس الدين ابن العجمي[٣٧]. أما المذهب الحنبلي فلم ترشد المصادر عن أيٍّ من علمائه أقام بالمدرسة الشهابية أو درَّس فيها.

وحرصًا على دوام المدرسة الشهابية في تحقيق الهدف المنشود منها، قيَّد لها المظفر غازي أوقافًا بميافارقين ودمشق، كما أوقف عليها نخلًا بالمدينة[٣٨]، للصرف على علمائها وطلابها ومكتبتها ومبانيها، كما أُضيف إليها موارد جديدة في العصر المملوكي من قِبل بعض العلماء والأفراد؛ فبعضهم أوقف الكتب والمصنفات كحال محيي الدين الحوراني (ت ٧٤٥هـ)[٣٩]، والعلامة إبراهيم رجب بن حماد الشافعي (ت ٧٥٥هـ) الذي «كانت له كتب جليلة في الفقه والأصول والحديث واللغة وغيرها وقف بعضها بالمدرسة الشهابية من المدينة..»[٤٠]؛ والبعض الآخر اشترى من ماله وقفًا بالمدينة يُصرف ريعه على هذه المدرسة، فقد أوصى يعقوب التونسي بإخراج خمسمائة دينار من ماله لشراء وقف بالمدينة للإنفاق على الطلبة المالكية والشافعية[٤١]. كما أوقف شمس الدين ابن العجمي حديقة بالمدينة تسمى «غشاوة»، ووجَّه ريعها للإنفاق على طلاب المذهب الحنفي بها[٤٢].

أما عن دور هذه المدرسة في النهوض بالمذهب المالكي بالمدينة في العصر المملوكي، فتجدر الإشارة إلى أن وجود مالكية المغرب اقتصر على المدرسة الشهابية دون غيرها من المدارس، وذلك لاستقرار أحوالها وثراء أوقافها، وشاهد هذا الأمر أن الشريف يعقوب التونسي عندما أراد أن ينشئ وقفًا على أحد المدارس بالمدينة، لم يختر لذلك سوى المدرسة الشهابية، «وإنما خص به الشهابية لأنها كانت مستقرة»[٤٣].

وعلى هذا، كانت المدرسة الشهابية مأوى لكبار علماء مالكية المغرب ومستقرًّا لهم، أمثال: أبو عبد الله محمد بن فرحون[٤٤]، وسليمان أبو الربيع الغماري المالكي[٤٥]، وأبو محمد عبد الله بن عمر بن موسى اليشكري المغراوي المالكي[٤٦]، وأبو محمد عبد السلام بن سعيد المغربي المالكي (ت ٧٦٥هـ)[٤٧]، وأبو البركات أيمن بن محمد التونسي المالكي (ت ٧٣٤هـ)[٤٨]. ومن المؤكد أنهم أفادوا من إمكاناتها المادية والعلمية في بعث المذهب المالكي ونشره بين طلاب العلم بالمدينة النبوية.

الحرمان الشريفان قديمًا، لوحة ترجع إلى عام ١٧٢٥م.

كما لوحظ أن المذهب المالكي كان أقوى المذاهب السنيّة حضورًا بهذه المدرسة، ويكفي مطالعة تراجم مالكية المدينة في «التحفة اللطيفة» للوقوف على هذه الحقيقة. وربما يعود السبب في هذه الظاهرة إلى آثار الخلاف الذي جرى بين القاضي السراج رأس الشافعية بالمدينة، والفقيه المالكي أبو عبد الله محمد بن فرحون، حيث انتهى لصالح الأخير، مما عزز مكانة المذهب المالكي ومكانة علمائه بالمدرسة الشهابية، بل وفي المدينة بوجه عام[٤٩].

رباط دكالة

تعد الأربطة من صور الوقف التي كان يقصد من إنشائها بالمدينة، أن تكون مقرًّا لسكنى الفقراء والمجاورين من العلماء وطلاب العلم، الذين حالت رقة حالهم دون شراء الدور أو كرائها. وغالبًا ما أقيم في هذه الأربطة عديد من حِلَق العلم، ولهذا كان لها دور فاعل في ازدهار الحركة العلمية بالمدينة. ومن أهم الأربطة التي كانت قائمة بها في تلك الفترة: رباط الفاضل، ورباط الشيرازي، ورباط السعدي، ورباط الأصبهاني، ورباط دكالة.

أما عن المقصود الحديث في هذا المقام فهو «رباط دكالة» الذي عُرف بـ«رباط المغاربة»[٥٠]، فعلى الرغم من عدم الوقوف على مادة ضافية تعرّف بصاحب هذا الوقف والغاية من وقفه، فما ورد بشأنه من إشارات، تؤكد أنه عظم أثره في النهوض بالمذهب المالكي بالمدينة في العصر المملوكي؛ كونه خُصص وقفه في تلك الفترة على الفقراء والمجاورين، فضلًا عن كبار فقهاء المالكية من أهل المغرب، أمثال: عبد الواحد الجزولي (ت ٧١٧هـ)[٥١]، وإسماعيل الصنهاجي المغربي[٥٢]، والقاضي أبي الغمر السائب بن عبد الله الأنصاري الخزرجي الطنجي (ت ٧١٨هـ)[٥٣]، وكذا الشيخ أبو محمد عبد الله بن عمر المغراوي[٥٤]، والفقيه عمر أبو حفص الزواوي[٥٥]، والفقيه الحسن بن عيسى أبو علي الحاحائي المغربي المالكي (ت ٧٤٩هـ)[٥٦].

وجدير بالذكر أن رباط دكالة كان أيضًا من معاقل التصوف، ويعود ذلك إلى أن جُل من أقام به قدم من الغرب الإسلامي -أحد أهم معاقل التصوف- بقصد المجاورة أو الإقامة في المدينة. وقد خُصصت فيه حجرة عرفت بـ «حجرة الصالحين»، كانت بمثابة خلوة يقيم فيها الزهاد والمتصوفة من فقهاء المغرب، ومن أشهر من أقام فيها أبو علي الحسن بن عيسى الحاحائي المغربي المالكي؛ حيث كان «ساكنًا برباط دكالة في حجرة الصالحين»[٥٧]، والسائب بن عبد الله الأنصاري الطنجي (ت ٧١٨هـ)[٥٨] الذي «سكن بالحجرة التي هي سكن الأولياء والأخيار برباط دكالة»[٥٩].

ولعل الملاحظ في مقولات بعض مالكية المغرب بالمدينة، أن مفهوم التصوف لديهم شابه في بعض الأحيان مسحة من الشطط، ومن شواهد ذلك ما ذكره البدر بن فرحون في «نصيحة المشاور..» عن أحوال هؤلاء المتصوفة، حتى وصل به الأمر -وهو الفقيه المالكي- أن أورد عديدًا من الترهات والمبالغات دون أن يعلق عليها بنقد أو استهجان، ومثال ذلك حديثه عمن أسماه الشيخ «سعادة» فيقول: «كان لنا شيخ عظيم القدر كاشف الأسرار. كانت إقامته بمكة والمدينة يتردد بينهما، وكان قد اشتهر في زمانه أنه من أرباب الخطوة، وممن تطوى له الأرض، وكان يتأهب لصلاة الجمعة بمكة فيُرى في المدينة يصليها، ثم يرجع فربما أدرك الصلاة، وربما يوافق دخوله المسجد الحرام خروج الناس من الصلاة.. وله حكايات غريبة من خروجه من بلده من المغرب ووصوله إلى الحرمين الشريفين من هذا النوع شاهده من لا يتهم»[٦٠]. وفي حديثه عن الشيخ عبد الرحمن الجبرتي يقول: «إنه كان من أرباب القلوب والكرامات»، و«ويخبر أحيانًا بالمغيبات»[٦١].

لا شك في أن عناية مالكية المغرب بالتصوف، عزز أيضًا من وجودهم في المدينة، وهو ما يعني بالتبعية مزيدًا من الدعم لدورهم في التمكين للمذهب المالكي بها، حيث يلتقون في ذلك مع التوجه الذي تبنّته الدولة المملوكية من رعاية التصوف والعناية بمؤسساته[٦٢].

أوقاف السلاطين المماليك

تعد أوقاف السلاطين المماليك من دعائم النهوض بالمذهب السنّي بالمدينة، وإذا كان جُل ريع هذه الأوقاف وجهت لنفقات عمارة الحرمين الشريفين، والمرافق العامة كالحمامات، والمارستانات، والآبار[٦٣]، فإن جانبًا منها خُصص ريعه للنفقة على الإقراء وتدريس المذاهب الفقهية بمسجد النبي ﷺ. والمثال البارز في هذا الصدد وقفية السلطان المملوكي الأشرف شعبان (ت ٧٧٨هـ)، حيث أُوقفت مخصصات سخية للنفقة على علماء المذاهب الفقهية الأربعة بما فيهم المالكية[٦٤].

كما انعكس هذا الأمر على أتباع كل مذهب، فقد حددت إحدى حجج الوقف لكل مدرس من المذاهب السنية الثلاثة (المالكية - الشافعية - الحنفية) عشرة من الطلبة للتدريس لهم بالمسجد النبوي، عدا مدرس المذهب الحنبلي الذي لم يحدد له سوى خمسة طلاب. كما حددت الوثيقة صرف ٢٨٠ درهمًا شهريًّا لكل طلاب المذاهب الثلاثة السابقة، أما طلاب المذهب الحنبلي فخصص لهم ١٢٠ درهمًا شهريًّا[٦٥]. لا شك أن محصول ذلك كله أسهم في دعم فقهاء المغرب في النهوض بالمذهب المالكي؛ حيث غدا عامل جذب لطلبة العلم للإقبال على دراسته وفقه أصوله.

خلاف آل فرحون مع السراج قاضي الشافعية

معلوم أن المدينة النبوية تمثل البيئة المعرفية التي تَشَكَّل خلالها أصول المذهب المالكي، بل كان مذهبها الأوحد دون منازع، ولكن لما جرى بعثه خلال العصر المملوكي، شاركه فيها باقي المذاهب السنيّة الأخرى (الشافعية – الحنفية – الحنابلة).

تشير الشواهد التاريخية بأن سمة الانفتاح والتعاون المعرفي كانت هي الغالبة بين أتباع المذاهب السنية الأربعة بالمدينة النبوية، ولم يكن فقهاء المغرب يضنّون بعطائهم في هذا الميدان، وشاهد ذلك الفقيه المالكي أبو علي الحسن بن عيسى الحاحائي المغربي[٦٦]، حيث يقول عنه البدر بن فرحون: «انتفع به الطلبة من جميع المذاهب»[٦٧].

غير أن هذا الفضاء المعرفي شابه في بعض الأحيان حالة من التنافسية والتعصب بين أتباع هذه المذاهب، ولم يكن المالكية بمعزل عن هذه الحال، وتجلى ذلك فيما نشب بين الشافعية والمالكية من خلاف مع بدايات العصر المملوكي. ويبدو أن الباعث عليه حِرص الشافعية على بقاء مذهبهم في موقع السيادة على غيره من المذاهب بالمدينة النبوية، هذا فضلًا عن نظرة بعض متعصبي المالكية للشافعية؛ حيث كان الشافعي لا يزيد عندهم عن كونه أحد تلاميذ مالك، أخذ عنه العلم ثم خالفه[٦٨]. وعلى هذا، فما ذكره أحد الدارسين من أنه لم تكن هناك عصبية مذهبية بين أتباع المذاهب فيه نظر؛ كونه مجافيًا للواقع التاريخي[٦٩].

أما عن ملابسات هذا النزاع وآثاره في النهوض بالمذهب المالكي؛ فبدأت لمّا سافر القاضي سراج الدين الشافعي إلى القاهرة، وأناب عنه في القضاء الشيخ محيي الدين الحوراني، فأخذ الأخير يحث الفقيه أبا عبد الله محمد بن فرحون المغربي على أن يقوم على تدريس الفقه المالكي لأتباعه في المدرسة الشهابية، فاجتمع إليه طلاب المالكية وبعض الشافعية، فلما عاد القاضي السراج من سفره أغضبه ما جرى، فحاول بسبل المكر والدهاء أن يثني أبا عبد الله بن فرحون عن التدريس، خشية أن يجتذب طلاب الشافعية إلى مذهبه، فباءت محاولاته بالفشل، خاصة بعد أن ناصره الفقيه المالكي أبو عبد الله محمد القصري (ت ٧٢٣هـ)، ومن حينها كثر إقبال طلاب العلم على مذهب مالك، يقول ولده البدر بن فرحون[٧٠]: «ومن يومئذ استمر حال المالكية وظهر أمرهم، وقوي مذهبهم وكثرت جماعتهم وأولادهم..».

ثم لم يلبث أن توفي أبو عبد الله محمد بن فرحون سنة ٧٢١هـ، فانقطع تدريس المذهب، وساد الاعتقاد بأنه لن تقوم قائمة للمالكية[٧١]، لكن ولده البدر بن فرحون، خلَفه بتدريس المذهب، والعناية بشئونه، ومن الواضح أنه واجهته صعوبات وتحديات كبرى، ربما من قِبل منافسيه من الشافعية، وعن ذلك يقول: «ولو أذكر لك ما قاسيت في ذلك الوقت وبعده من أهل الشر والحسد والبغي لوقفت على صبر عظيم، وعلى خطب جسيم، وعذاب أليم»[٧٢]. ثم قوي حال المذهب ومُكِّن له بعد أن تولى البدر القضاء كما سيتضح.

واستمر الحال هكذا مدة عام إلى أن نجح الفقيه عبد الله بن فرحون بمساعدة بعض الوجهاء المقربين من السلطان المملوكي، أن يستصدر مرسومًا بتعيينه مدرسًا للفقه المالكي بالمسجد النبوي، وعلى حد وصفه: «فلم تكن إلا سنة واحدة حتى جاءني البشير بالتوقيع والمراسيم، فأراد السراج ومن معه من الأعوان الكلام في ذلك، فخاف على منصبه ورجع على عقبه..»[٧٣].

ومن الواضح أن استصدار هذا المرسوم، كان له بالغ الأثر في دعم مكانة المذهب المالكي بالمدينة؛ ذلك أنه مهد الطريق بالفعل أمام البدر بن فرحون لتولي قضائها، وهذا ما مكّنه –كما سيتضح– من القضاء على المذهب الشيعي الإمامي، والتمكين للمذهب المالكي على غير سابق مثال في هذا العصر.

صراع مالكية المغرب مع الشيعة الإمامية

بيَّنا آنفًا أن مذهب الشيعة الإمامية ظهر في المدينة بعد أن تحولت تبعيتها للفاطميين عام ٣٥٨هـ، وظل نفوذهم سائدًا عليها زمن الأيوبيين، بل بقي جانب كبير من هذا النفوذ قائمًا في العصر المملوكي، حتى بعد أن أوكل الناصر محمد بن قلاوون (ت ٧٤١هـ) للقاضي سراج الدين الشافعي أمر القضاء والخطابة والإمامة بمسجد النبي ﷺ.

ويمكن القول إن البداية الحقيقية لنهاية النفوذ الإمامي في المدينة، لمّا تولى البدر بن فرحون قضاءها سنة ٧٤٥هـ، نيابة عن القاضي تقي الدين الهوريني الشافعي[٧٤] حين سافر إلى القاهرة التماسًا لعلاج عينيه، فكان هذا التولي بداية التمكين الحقيقي للمذهب السنّي عامة والمذهب المالكي على نحو خاص، يقول البدر بن فرحون[٧٥] في هذا الشأن: «فلم أزل معهم كذلك حتى خمل ذكرهم، وماتوا أحياء، ولم يبقَ لهم في البلد أمر ولا نهي..»، وهذا مما أعان ابن فرحون بعد ذلك في حمل الناس على مذهب مالك كما سيتضح.

كما يبدو أن تجربة مالكية المغرب بشأن ما حققوه في بلادهم من انتصار على المذهب الشيعي الإسماعيلي[٧٦]، كانت ماثلة أمام البدر بن فرحون في المدينة، فشدت من أزره لتقويض دعائم الكيان الشيعي الإمامي بها. صحيح أن الشيعة الإمامية ظل

الحرم النبوي الشريف.

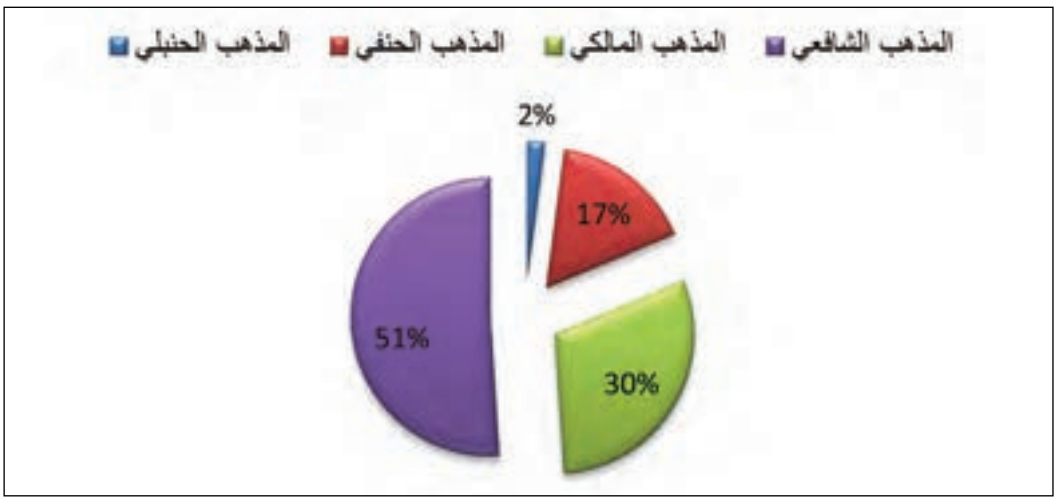

وجودهم قائمًا حتى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري، لكنه كان وجودًا هزيلًا غير مؤثر، يؤكد ذلك قيام قاضي المالكية بالمدينة الشمس أبي عبد الله السخاوي[٧٧] بقتل بعضهم، وإن لم تفصح المصادر عن ملابسات هذا الصنيع وأسبابه، يقول السخاوي[٧٨]: «وكانت له اليد البيضاء.. في قتل بعض الرافضة وفي غير ذلك مما جبن غيره عنه».

ثمة متغير سبق الإشارة إليه كان له جليل الأثر في القضاء على الشيعة الإمامية، والتمكين للمذهب المالكي بل للكيان السني على نحو عام بالمدينة، يتمثل في تولي البدر بن فرحون -بوصفه أول فقيه مالكي- قضاء المدينة في العصر المملوكي نيابة عن القاضي تقي الدين الهوريني، وقد ذكر البدر نفسه أن في فترة ولايته سار سيرة حسنة في أهل المدينة فأحبوه، وبأثر من حسن تدبيره «أعرض الناس عن قضاة الإمامية واعتزلوهم، ووقع التشديد عليهم في نكاح المتعة والتنكيل بفاعلها، وعزر من تكلم في الصحابة، وأخمدت البدعة وأظهرت السنة»[٧٩]. وظل متوليًا له حتى توفي عام ٧٦٩هـ[٨٠].

كان لذلك الأثر البالغ في التمكين للمذهب المالكي على غير سابق مثال في هذا العصر، وقد صرح البدر بن فرحون بذلك في قوله: «كان لي في ظهور مذهب مالك ونشره بالمدينة عمل عظيم، وأرجو به من الله الثواب الجسيم والنعيم المقيم، فإنه لم يكن له ظهور قبل ذلك بسنين..»[٨١].

مؤكد أن هذا التمكين ازداد قوة، بعد أن تبعه على ولاية القضاء ثلة من آل فرحون، من أبرزهم ابنه المحب أبو عبد الله محمد بن فرحون، والذي دام في ولايته للقضاء سنين كثيرة عُزل في أثنائها وأعيد أكثر من مرة إلى أن توفي عام ٧٩١هـ[٨٢]. ثم جاء بعده أبو العباس بن فرحون، فولي قضاء المدينة بعد أخيه المحب وهو بمصر، وقدم المدينة فباشره إلى أن مات عام ٧٩٢هـ[٨٣]، ثم تولى قضاء المدينة البرهان إبراهيم بن علي بن فرحون صاحب كتاب «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب المالكي» عام ٧٩٣هـ، وظل به حتى توفي عام ٧٩٩هـ[٨٤].

ولا شك أن هذه العوامل تضافرت جميعها، وأسهمت في بعث المذهب المالكي والتمكين له بالمدينة إبان العصر المملوكي؛ حيث تبين من إعمال المنهج الكمي، حيال المادة التاريخية المتعلقة بهذا الجانب[٨٥]، أن المذهب المالكي احتل المرتبة الثانية بعد المذهب الشافعي[٨٦]، ثم يليهما المذهب الحنفي، ثم المذهب الحنبلي، الذي كان أدناها انتشارًا بالمدينة.

وعلى ضوء ما سبق طرحه خلال هذه الدراسة، يمكن أن نخلص إلى الآتي:

- ظل المذهب المالكي بالمدينة على قوته طيلة ستين عامًا بعد وفاة الإمام مالك، ثم تراجع حضوره لعوامل سياسية واقتصادية، واجتماعية، وإن ظل المذهب الأوحد بالمدينة حتى منتصف القرن الرابع الهجري.
- انزوى المذهب المالكي وأتباعه عن مشهد الحياة الفكرية بالمدينة، نتيجة انتقال تبعيتها السياسية للدولة الفاطمية عام ٣٥٨هـ، وهذا ما مكّن طائفة «القيشانيين» من القيام بدور فاعل في نشر المذهب الشيعي الإمامي؛ حيث استغلوا ما حازوه من أموال وثروات في استمالة أشراف المدينة، فضلًا عن كثير من أهل السنّة.
- ظهرت إرهاصات ظهور مالكية المغرب بالمدينة النبوية في العصر الأيوبي، إثر قيام صلاح الدين بالتوسع في إنشاء المدارس السنيّة، وإبطال المكوس التي كانت تُفرض على الحاجّ.
- شهد العصر المملوكي مرحلة التمكين للمذهب المالكي، على ساحة الحياة الفكرية بالمدينة النبوية مثّل الأساس فيها ثلاثة من المغاربة، هم الفقيه المالكي أبو الربيع سليمان بن علي الغماري المغربي، ومحمد بن عبد الله السبتي، والفقيه أبو عبد الله محمد بن فرحون التونسي.

- أسهمت جملة من العوامل بدور فاعل في دعم المغاربة للعناية بالمذهب المالكي، والقيام على شأنه بالمدينة النبوية إبان العصر المملوكي، تمثلت في: المدرسة الشهابية، ورباط دكالة، وأوقاف السلاطين المماليك.
- كشف المنهج الكمي أن مالكية المغرب كانوا الأكثر حضورًا وانتشارًا في المدينة النبوية من مالكية البلدان الأخرى، كما أظهر هذا المنهج أنه بفضل جهودهم احتل المذهب المالكي فيها المكانة الثانية بعد المذهب الشافعي.

تبين أن مالكية المغرب في العصرين الأيوبي والمملوكي كانوا متصوفة أشعرية المعتقد، الأمر الذي رسخ من وجودهم بالمدينة؛ كون المذهب الأشعري والتصوف معتنى بهما من قِبَل السلطة، فضلًا عن كونهما من مقومات الحياة الفكرية في تلك الفترة.

- أسفر الخلاف الذي نشب بين آل فرحون من مالكية المغرب والفقيه السراج قاضي الشافعية، عن التمكين للمذهب المالكي، وازدياد إقبال طلاب العلم عليه في المدينة النبوية.
- أسهم تولي فقهاء المغرب للقضاء في النهوض بالمذهب المالكي بالمدينة في العصر المملوكي، وهو ما أتاح لهم أيضًا القضاء على نفوذ الشيعة الإمامية، وإبطال أحكامهم بالمدينة مع منتصف القرن الثامن الهجري.

قباب ومئذنة الحرم النبوي الشريف.

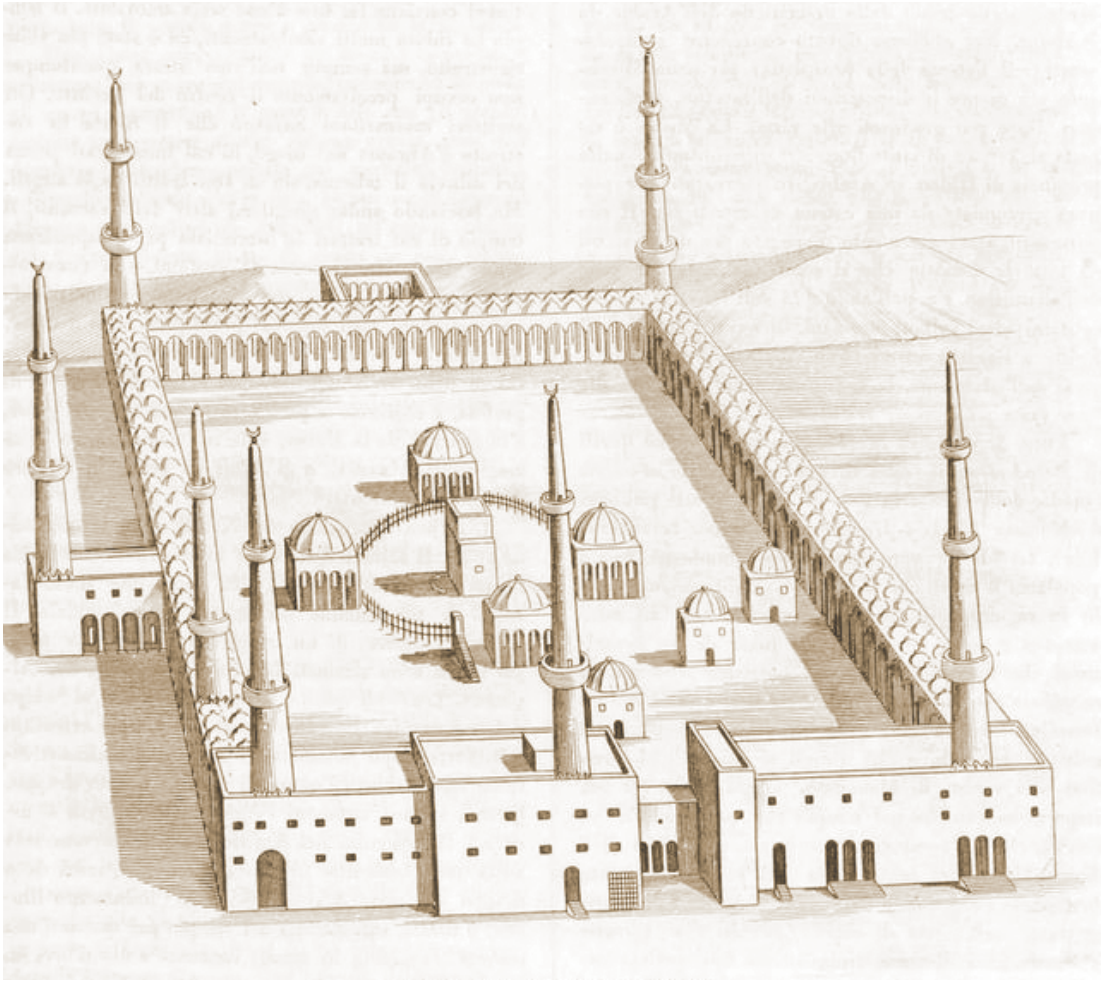

الحرمان الشريفان قديمًا.

الهوامش

* أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، كلية التربية - جامعة المنصورة.

(١) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مج. ٢٠ (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥): ٢٩٩.

(٢) **محمد المختار محمد إلمامي، المذهب المالكي: مدارسه، مؤلفاته، خصائصه، سماته** (الإمارات: مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٢): ٥٠-٥١.

(٣) هو القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد، يعرف بالتستري، من أهل البصرة، أحد أعلام المذهب المالكي ومن أشد المتعصبين له، تقلد قضاء البصرة سنين، صنف كتابًا في فضائل مالك، وله أيضًا كتاب في فضائل المدينة، توفي سنة ٣٤٥هـ، انظر: أبو الفضل عياض ابن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي (القاضي عياض، ت ٥٤٤ هـ)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق محمد بن شريفة، مج. ٥ (المحمدية، المغرب: مطبعة فضالة، ١٩٧٠): ٢٦٩.

(٤) عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري (ابن الأثير، ت ٦٣٠ هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، ط. ٢، مج. ٦، **من سنة ٢١٨ لغاية سنة ٣٠٨ للهجرة** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥): ٤٧٣-٤٩١.

(٥) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد بن عثمان ابن قايماز بن عبد الله الذَّهَبي (ت ٧٤٨ هـ)، **الأمصار ذوات الآثار**، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط (بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٥): ١٣-١٦.

(٦) لمزيد من التفصيل على الأثر السياسي والاجتماعي على المدينة النبوية بسبب انتقال الخلافة، انظر: محمد أحمد زيود، «أثر انتقال الخلافة على الحجاز في العصر الأموي»، في **أعمال الندوة العالمية الرابعة لدراسات تاريخ شبه الجزيرة العربية، ٧-٩ ذي الحجة ١٤٢٠هـ، الموافق ١٣-١٥ فبراير ٢٠٠٠م، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية** (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠٠٣): ٢١، وما بعدها.

(٧) الحافظ فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله ابن محمد بن يحيى بن سيد الناس بن سليمان الشافعي اليعمري الأندلسي المصري (ابن سيد الناس، ت ٧٣٤ هـ)، **عيون الأثر في فنون المغازي والسير والشمائل والسير**، مج. ١ (القاهرة: مكتبة القدسي، [١٩٣٨]): ٢٦.

(٨) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي (الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣ هـ)، **تاريخ بغداد، أو مدينة السلام**، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، مج. ٣ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ): ٤.

(٩) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ابن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، تحقيق محمد عثمان الخشت (القاهرة: مكتبة ابن سينا، د.ت.): ١٧١.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن سيف الدين تغري بردي الأتابكي اليشبقاوي الظاهري (ت ٨٧٤ هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، مج. ٤ (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، د.ت.): ٣٢؛ أحمد بن زيني دحلان، **خلاصة الكلام في بيان أمراء البيت الحرام: من زمن النبي عليه الصلاة والسلام إلى وقتنا هذا بالتمام** (القاهرة: المطبعة الخيرية، [١٨٨٨]): ١٦.

(١٢) يقول البدر بن فرحون: «والظاهر أن ذلك -يقصد سيطرة الشيعة على حكم المدينة وقضائها- منذ أن استولى العبيديون على مصر والحجاز»، انظر: برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن أبي الحسن علي بن شمس الدين محمد بن فرحون اليعمري المالكي (ت ٧٩٩ هـ)، **تاريخ المدينة المنورة، المسمى نصيحة المشاور وتعزية المجاور**، تحقيق حسين محمد علي شكري (المدينة المنورة: دار المدينة المنورة، ١٩٩٦): ١٩١.

(١٣) المرجع السابق: ١٩٤. وإذا كان البدر بن فرحون قد أشار أن مقدمهم كان من جهة العراق، فقد نسبهم ابن تيمية إلى مدينة «قاشان» ببلاد فارس، وهو الأرجح؛ لكون جميع أهل هذه البلد شيعة إمامية. ويمكن القول بالجمع استنادًا إلى أن أصل هذه الطائفة من «قاشان»، ثم نزحوا بحكم الجوار الجغرافي إلى العراق، ومنها انتقلوا إلى المدينة النبوية، انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مج ٢٠: ٣٠٠؛ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، مج. ٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، [١٩٩٣]): ٣٣٠.

(١٤) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مج ٢٠: ٣٠٠.

(١٥) شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ٣٣٠.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) يبدو أن صلاح الدين كان يحسن الظن بهم لشرف نسبهم، ولم يكن على علم بعدائهم لأهل السنّة، بدليل أنه اصطحب معه في حروبه ضد الصليبيين كبيرهم أبا فليتة قاسم بن المهنا، انظر: ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ١٩٤، ٢١٤-٢١٥.

(١٨) تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد الحسيني العبيدي المقريزي (ت ٨٤٥ هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، مج. ٤ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ): ٢٠٠.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: عفاف سيد صبرة، «المدارس في مصر في العصر الأيوبي»، في **تاريخ المدارس في مصر الإسلامية: أبحاث ندوة «المدارس في مصر الاسلامية» التي أعدتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، وعقدت بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية من ٢٢-٢٥ إبريل ١٩٩١**، تاريخ المصريين ٥١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢): ١٤٩؛ عبد اللطيف حمزة، **الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول**، ط. ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩): ٨٢-٨٣.

(٢٠) تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين أبي الحسن علي ابن زين الدين عبد الكافي بن ضياء الدين علي بن تمام السبكي (ت ٧٧١ هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط. ٢، مصححة ومنقحة، مج. ٣ (القاهرة: هجر، [١٩٩٢]): ٣٦٧؛ أحمد تيمور، **المذاهب الفقهية الأربعة: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وانتشارها عند جمهور المسلمين** (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠١): ٧٤.

(٢١) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد بن عثمان ابن قايماز بن عبد الله الذَّهَبي (ت ٧٤٨ هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط. ٩، مج. ١٧ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣): ٥٥٧.

(٢٢) أبو الحسين محمد بن أحمد بن جُبَيْر بن سعيد بن جُبَيْر بن محمد ابن مروان بن جُبَيْر الكناني البلنسي (ابن جُبَيْر الأندلسي، ت ٦١٤ هـ)، **رحلة ابن جبير**، ط. ٢، ذاكرة الكتابة ٦ (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٨): ٦٩.

(٢٣) شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ٣٤٨.

(٢٤) المرجع السابق، مج. ١: ١٢٢.

(٢٥) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ١٩٢؛ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي الكناني بن محمود بن أحمد بن حجر بن أحمد العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ط. ٢، مج. ٤ (حيدر آباد، الدكن، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٢): ١٧٨، رقم ٣٥٣؛ شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ٣٢٨، رقم ٣٢١٢.

(٢٦) سراج الدين عمر بن أحمد بن الخضر الأنصاري المصري، القاضي المدني، كان فقيهًا فاضلًا صالحًا تفقه بالقاهرة على العز بن عبد السلام وغيره، وولاه المنصور قلاوون الخطابة بالمدينة الشريفة نحو أربعين عامًا فقدمها سنة ٦٨٢هـ، تأذى من الرافضة كثيرًا لأنه انتزع الخطابة والقضاء منهم، ثم حصل له مرض فسافر إلى مصر ليتداوى فتوفي بالسويس سنة ٧٢٦هـ، انظر: ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ١٩١؛ ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة**، مج. ٤: ١٧٨، رقم ٣٥٣؛ شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ٣٢٨، رقم ٣٢١٢.

(٢٧) المراجع السابقة: ١٩١–١٩٢؛ مج. ٤: ١٧٨، رقم ٣٥٥؛ مج. ١: ٢٨.

(٢٨) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ١٩٥؛ شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ١: ٢٨.

(٢٩) المرجعين السابقين: ١٩٥؛ مج. ٢: ٣٣٠، رقم ٣٢١٢.

(٣٠) المرجعين السابقين: ١٩٥–١٩٦؛ مج. ٢: ٣٣٠، رقم ٣٢١٢.

(٣١) شمس الدين السخاوي، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**: ١٧١.

(٣٢) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ٧٣–٧٥، شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ١: ٤٢٣–٤٢٤، رقم ١٦٥٣؛ ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة**، مج. ٢: ٣٠٢، رقم ١٨٥٦.

(٣٣) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ٧٥، ٧٦؛ شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ٥٠٥–٥٠٦، رقم ٣٨٨٨.

(٣٤) المرجعين السابقين: ٢٤٨؛ مج. ٢: ٥٦٢–٥٦٤، رقم ٤٠٧٤.

(٣٥) المرجع السابق، مج. ١: ٣٤٧، رقم ١٢٦٠.

(٣٦) المرجع السابق، مج. ١: ٣٦. ذهب عبد الرحمن المزيني أن التدريس في المدرسة الشهابية اقتصر على دراسة المذهب الشافعي والحنبلي، وهذا رأي فيه نظر؛ حيث ألحق بهما المذهب الحنفي حسبما هو مبين في المتن، انظر: عبد الرحمن بن سليمان المزيني، «الحياة العلمية في مكة والمدينة: خلال القرنين السابع والثامن الهجريين»، **مجلة بحوث ودراسات المدينة المنورة**، العدد ٣ (٢٠٠٣): ١١٣–١٢٦.

(٣٧) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ٨٥.

(٣٨) نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي السمهودي (ت ٩١١ هـ)، **وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى**، مج. ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، [١٩٩٨]): ٢٠٦.

(٣٩) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ٨٥؛ تقي الدين أبو الطيب محمد بن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي الحسني الفاسي المكي المالكي (ت ٨٣٢ هـ)، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تحقيق فؤاد سيد، ط. ٢، مج. ٧ (بيروت: دار الرسالة، ١٩٨٦): ٤٣٥، رقم ٢٦٩٤.

(٤٠) شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ١: ٧٠، رقم ٤٧.

(٤١) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ٨٥.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) المرجع السابق: ٩٣.

(٤٤) شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ١٧١.

(٤٥) المرجع السابق، مج. ١: ٤٢٤، رقم ١٦٥٣.

(٤٦) المرجع السابق، مج. ٢: ٦٦، رقم ٢١٨١.

(٤٧) المرجع السابق: ١٧١، رقم ٢٦٠٤.

(٤٨) المرجع السابق، مج. ١: ١٠٣–٢٠٦، رقم ٥٨٢.

(٤٩) يراجع تفصيل هذا الصراع في مقام الحديث عن خلاف فقهاء المغرب مع السراج قاضي الشافعية.

(٥٠) شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ١: ٣٧.

(٥١) المرجع السابق، مج. ٢: ٢٢٠، رقم ٢٧٦٥.

(٥٢) المرجع السابق، مج. ١: ١٨٦، رقم ٤٩٢.

(٥٣) المرجع السابق: ٣٧٨، رقم ١٤١٨.

(٥٤) المرجع السابق، مج. ٢: ٦٦، رقم ٢١٨١.

(٥٥) المرجع السابق: ٣٥٨، رقم ٣٣٣١.

(٥٦) المرجع السابق، مج. ١: ٢٨٥، رقم ٩٤١.

(٥٧) المرجع السابق.

(٥٨) أبو الغمر سائب بن عبد الله بن السائب القاضي الأنصاري الخزرجي الطنجي، نزيل الحرمين، كان من كبار الأولياء المتحلين بالعلم والعمل والزهد، وذكر ابن فرحون أنه قرأ عليه الفرائض والحساب، توفي عام ٧١٨هـ، انظر: المرجع السابق: ١٤١٨، رقم ١٤١٨.

(٥٩) المرجع السابق: ٣٧٨، رقم ١٤١٨.

(٦٠) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ٩٧–٩٨.

(٦١) شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ١٦٠، رقم ٢٥٨٥.

(٦٢) من المعلوم أن التصوف غدا من خصائص الحياة الفكرية والثقافية في العصر المملوكي، وبحكم تبعية بلاد الحرمين للدولة المملوكية في مصر، أُقيم للتصوف فيها «مشيخة» ترعى شئونه وتُعنى بأتباعه، وقد جُمع للقيِّم عليها الإشراف على شئون المتصوفة في مكة

والمدينة معًا، ومن بين الشخصيات الذين تولوا أمر هذه المشيخة، عفيف الدين عبد الله بن جمال الدين المطري الذي «انتهت إليه مشيخة الصوفية بمكة والمدينة»، انظر: ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ١٥٨؛ ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة**، مج. ٣: ٦٥، رقم ٢٢٠١؛ شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ١: ٢٨٥، رقم ٩٤١؛ مج. ٢: ٧٥، رقم ٢٢١٢.

(٦٣) إبراهيم عبد اللطيف، «وثائق الوقف على الأماكن المقدسة»، في **مصادر تاريخ الجزيرة العربية: الأبحاث المقدمة للندوة العلمية الأولى لدراسات تاريخ الجزيرة العربية في ٥-١٠ جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ، الموافق ٢٣-٢٨ إبريل ١٩٧٧م**، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، دراسات تاريخ الجزيرة العربية ١ (الرياض: جامعة الرياض، ١٩٧٩): ٢٥١-٢٥٧؛ راشد سعد راشد القحطاني، **أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٤): ٣١-٤٧؛ أحمد هاشم أحمد بدرشيني، **أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي: دراسة تاريخية وثائقية حضارية**، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة ١٣ (المدينة المنورة: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ٢٠٠٥): ٢٣٧-٢٩٨.

(٦٤) القحطاني، **أوقاف السلطان الأشرف شعبان**: ٩٦.

(٦٥) المرجع السابق: ١١٩.

(٦٦) الحسن بن عيسى أبو علي الحاحائي المغربي المالكي، كان من العلماء الأتقياء الأقوياء في دينهم، تفنن في علوم عدة؛ كان إمامًا في مذهب مالك، وأصول الفقه، والفرائض، مشاركًا في اللغة وغيرها، انتفع به الطلبة من جميع المذاهب، توفي عام ٧٤٩هـ، انظر: شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ١: ٢٨٥، رقم ٩٤١.

(٦٧) المرجع السابق.

(٦٨) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي (المقدسي البشاري، ت نحو ٣٨٠ هـ)، **كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** (بيروت: دار صادر، د.ت.): ٢٣٦؛ تيمور، **المذاهب الفقهية الأربعة**: ٨٦.

(٦٩) عبد الباسط بدر، «الحياة الثقافية في المدينة المنورة في العصر المملوكي»، **مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة**، العدد ٥ (٢٠٠٣): ٥٧.

(٧٠) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ٩٠.

(٧١) يقول ابن فرحون: «وزعموا أن لا تقوم بعد والدي للمالكية راية»، انظر: المرجع السابق.

(٧٢) المرجع السابق: ١٠٠.

(٧٣) المرجع السابق: ٩٩.

(٧٤) الفقيه الشافعي زين الدين عبد الرحمن بن عبد المؤمن بن عبد الملك الهوريني، تولى قضاء المدينة سنة ٧٤٥هـ، فباشرها برياسة وسياسة، كان حسن الصورة مهابًا متصلبًا في الحق ونصر الشرع، توفي سنة ٧٦٠هـ، انظر: ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة**، مج. ٣: ١٢٤، رقم ٢٣١٨؛ شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ١٣٧، رقم ٢٤٧٩.

(٧٥) ابن فرحون، **نصيحة المشاور**: ٢٠٤. وعن عظم صنيع ابن فرحون يقول السخاوي: «وبهمته وسياسته أزال الله تعالى أحكام الطائفة الإمامية من المدينة، فعزلت قضاتهم وانكسرت شوكتهم وخمدت نارهم. فنودي في شوارع المدينة بتبطيل أحكامهم والإعراض عن حكامهم، فكان ذلك أول أسباب قوة أهل السنة وإخماد البدعة وعلو أمرهم، وكم له من حسنات في تمهيد إعزاز السنّة وإخماد البدعة»، انظر: شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ٨٨.

(٧٦) لتفصيل ذلك، انظر: أيمن شاهين سلام، **المدارس في مصر في العصر الأيوبي، ودورها في نشر المذهب السني** (رسالة دكتوراه، جامعة طنطا. كلية الآداب. قسم تاريخ، ١٩٩٩): ٦٩؛ محمد أحمد عبد المولى، **القوى السنية في المغرب: من قيام الدولة الفاطمية إلى قيام الدولة الزيرية من سنة (٢٩٦-٣٦١هـ/ ٩٠٩-٩٧٢م)** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥): ٣٨؛ محمود إسماعيل، «المالكية والشيعة بإفريقية إبان قيام الدولة الفاطمية»، **المجلة التاريخية المصرية ٢٣** (١٩٧٦): ٧٣، وما بعدها.

(٧٧) الشمس أبو عبد الله محمد بن أحمد بن موسى السخاوي، القاهري، المدني المالكي، قاضي طيبة ونزيلها، تلقى العلم عن كبار علماء عصره، تولى قضاء المدينة النبوية في سنة ٨٦٠ هـ، اشتهر بحسن سياسته، وتواضعه، ونصرته لأهل السنة. توفي سنة ٨٩٥هـ، ودفن بالبقيع خلف ضريح الإمام مالك، انظر: شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ٢٤١-٢٤٢، رقم ٣٦٤٣؛ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، مج. ٢ (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت.): ٤٢.

(٧٨) شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة**، مج. ٢: ٢٤١-٢٤٢، رقم ٣٦٤٣؛ شمس الدين السخاوي، **الضوء اللامع**، مج. ٢: ٤٢.

(٧٩) المرجع السابق، مج. ١: ٢٩.

(٨٠) المرجع السابق، مج. ٢: ٨٥-٨٨، رقم ٢٢٤٠؛ مج. ٢: ٤٥١.

(٨١) المرجع السابق: ٩٩-١٠٠.

(٨٢) المرجع السابق، مج. ١: ٣٢؛ مج. ٢: ١١٧، رقم ٢١٤.

(٨٣) المرجع السابق، مج. ١: ٣٢؛ مج. ٢: ٥٠٢، رقم ٣٨٧٦.

(٨٤) المرجع السابق، مج. ١: ٣٢؛ مج. ٢: ٨١، رقم ٩١.

(٨٥) اعتمد هذا النموذج على مسح ما ورد من تراجم لعلماء المذاهب الفقهية الأربعة بالمدينة في العصر المملوكي، من خلال كتابَي: «التحفة اللطيفة»، و«الضوء اللامع» للسخاوي.

(٨٦) احتل المذهب الشافعي مركز الصدارة على غيره من المذاهب؛ كونه المذهب الرسمي الذي اعتمدته الدولة الأيوبية، ثم الدولة المملوكية من بعدها، ومن ثم أصبح مقدمًا في العناية والدعم على غيره من المذاهب الأخرى، انظر: ابن جُبَيْر الأندلسي، **رحلة ابن جبير**: ٩٠؛ تيمور، **المذاهب الفقهية الأربعة**: ٧٨؛ حمزة، **الحركة الفكرية في مصر**: ١٩٩.

The Memory of Arabs

Peer-reviewed Journal – Eighth Edition – 2024

ISSN 2735-4210

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية